

من الصومال إلى اليمن: خطر كبير وأمل ضئيل

هانو فان غيموند

تتزايد أعداد الأشخاص الهاربين من الصراعات والفقر في الصومال وإثيوبيا بشكل مستمر حيث يخاطر معظمهم بالسفر عن الطريق البحر الأحمر في رحلة مليئة بالمخاطر متجهين إلى اليمن. حيث وقعت الأخيرة، على عكس جاراتها من دول شبه الجزيرة العربية، الاتفاقية المتعلقة باللجئين سنة ١٩٥١. إلا أن هذه الدولة التي تعد من أفقر الدول العربية، تفتقر إلى الموارد للتكفل باللجئين.

في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٦، كانت أربعة قوارب صيد قد صلت الشواطئ اليمنية، حيث كان المهربون قد أتوا معهم ٥١٥ شخص قرر أن يهرب من الاقتتال وانعدام الأمن والفقر المدقع في القرن الإفريقي. إلا أن قوات الأمن اليمنية استجابت بأن أطلقت النيران على اثنين من قوارب التي كانت أصلاً قد رمت حملتها من الأشخاص في المياه، بينما حاولت القوارب الأخرى الهرب من قوات خفر السواحل التي كانت تلاحقها، الأمر الذي انتهى بانقلاب هذه القوارب مما خلف ١٧ قتيل و١٤٠ مفقود. وقال الناجون الصوماليون أنهم قد قدموا من المناطق الوسطى في الصومال هرباً من الاقتتال الدائر بين القوات الإثيوبية المدعومة من قبل الحكومة الانتقالية الاتحادية للصومال وميليشيا المحاكم الإسلامية.

وكثير من الرحلات التي سبقتها، كانت هذه القوارب قد أتت من أرض البنط (بونتلاند)- الواقعة في شمال شرق الصومال والتي كانت قد أعلنت استقلالها الذاتي - التي تبعد مسافة ٣٠٠ كم عن الشواطئ اليمنية. ويحاول معظم اللاجئين السفر إلى دول الخليج الغنية. إلا أن الرحلة بين الصومال واليمن في غاية الخطورة حيث يواجه العديد من المسافرين خطر الموت جراء الغرق أو الجفاف، إضافة إلى أن المهربين عادة ما يجبرونهم على القفز على بعد ٢ كم من الشواطئ اليمنية خوفاً من أن يتم القبض عليهم. وإحدى الأسباب الأخرى التي تجعل هذه الرحلة شديدة الخطورة هي أن كثير من القوارب عادة ما تنقلب أثناء الإبحار بين الدولتين. أما الأشخاص الذين يصلون اليمن وهم على قيد الحياة، يبلغون عما تعرضوا له من انتهاكات كلامية وجسدية من قبل المهربين، حتى أن المهربين يلقون أحياناً ببعض الركاب في الأماكن المليئة بأسمك القرش. وكانت حصيلة الجثث التي جرتفها المياه إلى الشواطئ اليمنية في ٢٠٠٦ بلغت الـ ٣٣٠ جثة، بينما تم التبليغ عن ٣٠٠ شخص آخر فقدوا في عرض البحر.

”ما زال المهربون يستغلون هذه المهنة الفظيعة وبشراسة رغم كل الجهود لمنعها، حيث أنهم يستمرون باستغلال المساكين الذين يريدون الهرب من الاضطهاد والعنف إضافة إلى أولئك الذين يسعون وراء الفرص الاقتصادية في أماكن أخرى. ونحن بحاجة ماسة إلى جهود دولية منسقة تتعامل مع المسببات الجذرية، وتثقيف المهاجرين المحتملين، إضافة إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهربين والمتجرين بالأشخاص في الصومال.“

مفوض اللاجئين السامي أنطونيو غوتيريس

”الوضع الحاصل في خليج عدن يعادل في خطورته جرائم القتل. فعلى عكس أوروبا، حيث يشغل موضوع الهجرة العناوين الرئيسية، لا يبدو أن أحداً يولي اهتمام لما يحدث في خليج عدن. إنها لمأساة كبيرة أن لا يقوم المجتمع الدولي أو الحكومات المحلية بعمل المزيد من أجل الحيلولة دون قضاء أعداد إضافية من الأشخاص أو مغادرتهم لأوطانهم جراء اليأس الذي يحيق بهم.“

إكبر مينيميسيوغلو، مدير مفوضية الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت الأسلوب الصارم الذي اتخذته السلطات اليمنية تجاه قوارب التهريب سيساهم في الحد من هذه العمليات، إلا أنه ومنذ حادثة الـ ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٦ لم تصل أية قوارب من قوارب التهريب إلى الشواطئ اليمنية.



فتاة صومالية نجت بعد غمابة أيام قضتها تائهة في البحر على متن قارب للمهربين في بوساسو، في بلاد البنط على الساحل الجنوبي لخليج عدن، فبراير ٢٠٠٦.

عملت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع السلطات في أرض البنط من أجل إعلام المواطنين بمخاطر استخدام المهربين من أجل عبور خليج عدن، لكن على ما يبدو أن كثيراً من المسافرين على هذه القوارب كانوا على علم بالمخاطر المحتملة إلا أن اليأس هو الذي دفع بهم بترك الصومال ودفع ما بين ٥٠-٧٠ دولار أمريكي من أجل الرحلة. هذا ويعيش آلاف النازحين واللاجئين الصوماليين والإثيوبيين في بوساسو- أرض البنط، في ملاجئ مؤقتة في بيئة تغيب فيها المياه النظيفة والتصريف الصحي، وتعد الرحلة مخرجا لأناس كثيرين لا يعتبرون مسألة العودة إلى الوطن على أنها إحدى الخيارات المحتملة.

بدأت السلطات في أرض البنط في بداية أكتوبر ٢٠٠٦ بمحاربة أعمال تهريب الأشخاص، الأمر الذي تبعه تسفير عدد من الأشخاص إلى الحدود الإثيوبية وجنوب الصومال، إلا أنه على ما يبدو أن هذه الجهود لم تأت بأي ثمار حيث أن أعداد الأشخاص الذين يتم تهريبهم عبر خليج عدن وصلت إلى حد لم يسبق له مثيل.

يأتي معظم الصوماليين الذين يصلون إلى اليمن من المناطق الجنوبية في الصومال، حيث ما زال كل من الفقر وانعدام الأمن يرغمان الناس على المغادرة ومنذ ١٥ عاماً، الأمر الذي تكرر في الأشهر الحديثة في العاصمة الصومالية مقديشو والمناطق المحيطة بها، حيث تتباين الأسباب من الخوف من الصراعات العسكرية بين القوات التابعة للمحاكم الإسلامية - وهي الميليشيا التي كانت تسيطر على مقديشو- وبين القوات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. هذا وإن أعداد الإثيوبيين الذين يسافرون إلى شمال الصومال

فتاة صومالية نجت بعد غمابة أيام قضتها تائهة في البحر على متن قارب للمهربين في بوساسو، في بلاد البنط على الساحل الجنوبي لخليج عدن، فبراير ٢٠٠٦.

نشرة الهجرة القسرية ٢٧

ومشاريع زراعة البساتين ومشاريع إدرار الدخل إضافة إلى المشاريع التي تركز على مساعدة اللاجئين من النساء.

تعد اليمن الدولة العربية الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي وقعت على ميثاق ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٧٦ المتعلق بوضع اللاجئين. وكان قد تم سنة ٢٠٠٠ تأسيس لجنة وطنية حول قضايا اللاجئين تضم ممثلين عن وزارة حقوق الإنسان، والعدل والداخلية والشؤون الخارجية والأمن السياسي، إضافة إلى أنه تم تأسيس لجنة قانونية من أجل وضع قوانين تتعلق باللاجئين. إلا أن التقدم في دمج ميثاق اللاجئين في القانون الوطني كان أبطأ مما كان متوقعا حيث أن مسودة القانون ما زالت موضع النقاش البرلماني لحد الآن.

وكانت السلطات اليمنية قد منحت اللجوء للصوماليين الذين دخلوا الدولة منذ أن أقي كم كبير منهم جراء الحرب الأهلية التي اندلعت سنة ١٩٨٨، إلا أن هذا الكرم في منح اللجوء للصوماليين لا ينطبق على الجميع، حيث أن طالبي اللجوء الذي يأتون من إثيوبيا وإريتريا لا يحق لهم أن يصبحوا لاجئين فور دخولهم اليمن، بل إن عليهم الذهاب عبر مفوضية الأمم المتحدة السامية

تعتبر قرية بير علي الساحلية نقطة الدخول الرئيسية لليمن حيث تقع في الشمال مباشرة لبوساسو، و٢٠٠ كم عن ميناء عدن الرئيسي في اليمن. وكانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد فتحت مركز استقبال في ميفأة القريبة من قرية بير علي، حيث يتم تسجيل اللاجئين وتقديم المساعدة الأساسية لهم بما في ذلك من مأوى وطعام والعناية الطبية. ويختار حوالي نصف اللاجئين فقط الذهاب إلى ميفعة بينما يسعى الآخرون للسفر إلى صنعاء، أو عدن، الحدود الشمالية المحاذية للملكة العربية السعودية. ولا تتعدى نسبة اللاجئين الذين يختارون البقاء في مخيم الخراز المخصص رسمياً لهم، ٥٠٪، حيث يقع هذا المخيم في منطقة معزولة وقاحلة على بعد ١٦٥ كم غرب العاصمة عدن.

ويقطن حوالي ١٠ آلاف بلجئ في مخيم الخراز في اليمن، معظمهم من الصوماليين، حيث تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - بالتعاون مع أربع شركاء تطبيق إضافة إلى برنامج البنك الدولي - بالقيام بحملات توزيع غذاء شهرية إضافة إلى برامج أخرى كتوفير العناية الصحية والتعليم الأساسي وبرامج الغذاء المدرسي والمياه والتصرف والتدريب المهني

من أجل السفر عبر قوارب الصيد هذه، أخذت بازدياد، حيث تقوم غالبيتهم بالسفر بحثاً عن العمل إضافة إلى أن بعضهم يسافر هرباً من الاضطهاد.

حياة اللجوء في اليمن

لا يتوفر هناك أرقاماً دقيقة لعدد المهاجرين الصوماليين الذين دخلوا الأراضي اليمنية بعد انهيار الحكومة الموحدة في الصومال سنة ١٩٩١، إلا أن أعداد المهاجرين أخذت بالازدياد في الأشهر الأخيرة لسنة ٢٠٠٦ حيث سجلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصول ٢٥٨٩٨ مهاجر في ٢٠٠٦. وبما أن مساحة الشواطئ في اليمن تمتد لمسافة ٢٤٠٠ كم لذا فإنه من المحتمل أن الأعداد الحقيقية للاجئين تزيد عن الإحصائيات التي تملكها المفوضية بكثير. ويصل عدد المهاجرين الذين حطوا على شواطئ اليمن بعد تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٠٦ -الموسم الذي اتسم بالهدوء بعد العواصف والرياح التي سبقته- إلى ما لا يقل عن ١٣٩٧٦ مهاجراً. هذا وتقدر أعداد المهاجرين الإثيوبيين بحوالي ١١٧٢٧ على الأقل، ليصل مجموع اللاجئين حسب الإحصائية في ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٩٥ ألف مهاجر.



تدريب على مهارات وضع الحناء للفتيات الصوماليات اللاجئات في مخيم الخراز خارج مدينة عدن. اليمن، فبراير ٢٠٠٦.

تعمل المفوضية على تحسين مستوى معيشة اللاجئين مع التركيز على بناء الاعتماد على الذات. هذا وسيتم فتح ستة مراكز تسجيل للاجئين وتسجيل جميع اللاجئين وفقا لنود اتفاقية كانت المفوضية قد وقعتها مع الحكومة اليمنية، وسيتم إعطاء بطاقات لجوء حديثة للاجئين ستمكنهم من التحرك بحرية عبر اليمن، إضافة إلى أنها -وفقا لوزير الشؤون الاجتماعية- ستكون بمثابة تصاريح العمل. وتحرص المفوضية في اليمن عددا من المشاريع الهادفة إلى تحسين أوضاع اللاجئين المعيشية، حيث أنها تعمل على تحسين عملية استقبال القادمين الجدد من لحظة دخولهم وحتى استكمال تسجيلهم في مراكز التسجيل المزمع بناؤها قرب الساحل اليمني. هذا وستحتاج الملاجئ في مخيم الخراز إلى التحسين، إضافة إلى حاجة المدارس إلى التحديث وزيادة الموارد المتوفرة لديها. وتخطط المفوضية أيضا لتوسيع مشاريع الصحة الأساسية والصحة الإنجابية أيضا.

الخاتمة

ستسمر أعداد اللاجئين الكبيرة أصلا في اليمن بالازدياد ما لم تتم معالجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية في جنوب الصومال ووسطها، لذا فإنه من الضروري تقديم العون على المدى القصير من أجل دعم آلاف اللاجئين الذين قدموا إلى اليمن وهم يعيشون الآن في ظروف صعبة للغاية، وهم أيضا بحاجة لأن يتم دعم موقفهم بين المجتمع اليمني. وكان وزير الخارجية اليمني أبو بكر القري قد دعا دول الخليج والمجتمع الدولي لأن تقوم بتقديم يد العون لليمن من أجل توفير أوضاع معيشية أفضل للاجئين ومن أجل المساعدة في حراسة شواطئها وإنقاذ حياة الأشخاص الذين يواجهون خطر الغرق في خليج عدن. هناك حاجة لدور أكثر فعالية من طرف المجتمع الدولي من أجل مساعدة آلاف النازحين في أرض البنط وجمهورية أرض الصومال، فلن يحل مشكلة القوارب المحملة باللاجئين في خليج عدن إلا الاستقرار والتنمية في القرن الإفريقي. لكن للأسف، فالوضع السياسي ما زال شديد التوتر هناك، مما جعل المفوضية والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة تجهز من أجل استقبال أفواج محتملة من المهاجرين.

يعمل المحام هانو (ج ه) فان غيموند كضابط مساعد للحلول الدائمة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في اليمن. البريد الإلكتروني: gemund@unhcr.org

تمت كتابة هذا المقال من منطلق شخصي ولا يمثل بالضرورة آراء ومعتقدات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

”كان زوجي ينظف السيارات في حين كنت أعمل أحيانا كخادمة في المنازل، إلا أنه طلقني بسبب حياة الفقر المدقع التي نعيشها وبسبب وفاة أحد أطفالنا، مما جعلنا نتشاجر كل الوقت. أنا الآن مريضة ولا أستطيع العمل. لقد حاولت بيع البخور، إلا أنني سرعان ما وجدت نفسي مضطرة إلا التسول لدى المطاعم. أطفالي لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة الآن. يساعدني أحد الأصدقاء بدفع الإيجار، بينما تشكل بقايا مأكولات المطاعم الغذاء الوحيد الذي أعيش عليه أنا وأطفالي.“

وكان الرأي العام اليمني تجاه اللاجئين وخاصة أنك ذوي الأصول الإفريقية والتميز ضدكم قد أخذ منعطفًا عدائياً على الرغم من مساهمة اللاجئين في بناء الاقتصاد الوطني وعلى الرغم من أن تكاليف وجود اللاجئين ضئيلة بالنسبة للحكومة حيث تتكفل المفوضية بتوفير التمويل اللازم للعناية الصحية والخدمات الأخرى.

صرح معظم اللاجئين خلال حلقات النقاش التي تم تنظيمها لفتح المجال لهم لكي يعبروا عن آرائهم أن إعادة التوطين هي الحل الأنسب لمشاكلهم، لذا فإن الكثير من اللاجئين في مخيم الخراز حذرون من المشاريع المحلية الهادفة لإدماجهم، لأنها تقلل من فرص إعادة توطينهم في مكان آخر، إلا أن معظمهم لا يدرك أن فرص إعادة التوطين والانتقال للعيش في الولايات المتحدة أو دولة غربية أخرى شبه مستحيلة. هذا وكانت شائعة قد انتشرت السنة الماضية عبر الصومال واليمن مفادها أنه سيتم فتح المجال لإعادة توطين ٧٠ ألف شخص من اليمن إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي أدى إلى وصول أفواج من اللاجئين إلى اليمن، وجعل من عملية إقناعهم أن إعادة التوطين غير مفتوحة إلى لعدد محدود جدا من الحالات ذات الوضع الحساس. ولم يتعد الأفراد الذين تمت إعادة توطينهم سنة ٢٠٠٦ الـ ٣٥٠ فردا.

أصبح الوضع في اليمن بغاية السوء بالنسبة لأعداد متزايدة من الصوماليين لدرجة أنهم بدؤوا بالعودة إلى ديارهم في الصومال، ولا تساعد المفوضية إلا من يريد العودة إلى أقرابه في أرض البنط أو جمهورية أرض الصومال (دولة مستقلة معلنه ذاتيا). وتشكل النساء غالبية الأفراد الذين تساعدهم المفوضية على العودة، حيث كان أزواجهن قد سافروا إلى السعودية من أجل العمل، إلا أن السلطات هناك قامت بتسفيرهم إلى الصومال. وبلغت أعداد الأشخاص الذين ساعدتهم المفوضية على العودة إلى بوساسو وهرجيسا المئات الشهر الماضي، حيث حلقت الطائرات التي كانوا يستقلونها فوق خليج عدن وقوارب تهريب الأشخاص التي كانت تبحر فيه.

لشؤون اللاجئين من أجل الوصول إلى مرحلة التقييم. أما العراقيون، فهم محكومون بنظام الحماية المؤقت منذ سقوط النظام السابق في إبريل ٢٠٠٣، إضافة إلى السودانيون يستحوذون على نوع الحماية ذاتها.

ولا تتم مقابلة جميع طالبي اللجوء من غير الصوماليين حيث كانت اليمن قد أخطرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن جميع القادمين الجدد من غير الصوماليين سيتم احتجازهم وتسفيرهم إلى دولهم، لذا فقد تم احتجاز معظم القادمين الإثيوبيين وهم في انتظار تسفيرهم. وكانت المفوضية قد حثت الحكومة اليمنية مرارا على احترام التزاماتها الدولية وأن تبق أبوابها مفتوحة أمام طالبي اللجوء من الجنسيات الأخرى، الذين يأتون هربا من الاضطهاد في بلدانهم الأصل. وكانت المفوضية أيضا قد أكدت على رغبتها في مساعدة الحكومة في عمليات تقييم القادمين الجدد وتسجيلهم.

يتمتع أطفال اللاجئين بالحق في التعليم كما يتمتع اللاجئين بحق العمل من المنطلق النظري. هذا وتقوم المفوضية في كل من عدن وصنعاء بالتعاون مع شركاء التنفيذ بتقديم العناية الصحية ودورات اللغة والتدريب المهني، إضافة إلى مشاريع الائتمانات البالغة الصغر من أجل الاعتماد على النفس والخدمات الأخرى الهادفة إلى دعم الاستقلال والتمكين.

احتلت اليمن المرتبة الـ ١٥١ على لائحة الدول الـ ١٧٧ سنة ٢٠٠٥ في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أن الأوضاع أخذت بالاستياء حيث أن نسبة الفقر كانت قد ارتفعت بشكل كبير جدا في حين زاد عدد السكان بنسبة ضعفين ونصف عما كان عليه سنة ١٩٧٥. هذا ويذكر أن أعداد اليمنيين الذين لا يسكنون في ظروف ملائمة أو يحصلون على ومياه الشرب النظيفة والتعليم والتغذية اللازمة في تزايد مستمر، إضافة إلى أن الموارد الطبيعية للدولة تخضع إلى استغلال زائد بدرجة خطيرة من الممكن أن تؤدي إلى استنزاف هذه الموارد.

تعتبر حياة اللاجئين الذين يسكنون المدن صعبة على الرغم من المساعدات التي يتلقونها من المفوضية وشركائها، حيث أن اليمن نفسها تعاني من نسبة عالية من البطالة. وكان آلاف المدرسين الصوماليين قد خسروا وظائفهم بسبب حملة حكومية كانت تهدف إلى توظيف ذوي الجنسية اليمنية. أما الآن، فبالكاد يقدر الرجل الصومالي أن يجد عملا يوميا في بناء الطرقات أو شبكات التصريف الصحي، أو في التنظيف أو حتى غسيل السيارات. إلا أن الأمر مختلف قليلا بالنسبة للمرأة الإثيوبية والصومالي التي غالبا ما تجد عملا كخادمة في المنازل، إلا أنها تعاني من قلة العائد المادي والظروف الصعبة التي تلم بهذا النوع من الوظائف.